

بسم الله الرحمن الرحيم

اتجاهات السياسة الداخلية في دول قطر في ظل انتقال السلطة

إعداد

د/ خالد شمس عبدالقادر

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة قطر

يونيو 2013

المحتويات

2	المقدمة
2	الإعلام وحرية الرأي والتعبير
3	الممارسة الديمقراطية
5	الأداء الاقتصادي
6	الرياضة وتنمية الشباب
7	المرتكزات الثقافية
7	الصحة والتعليم
7	الازدواجية في المؤسسات
8	الشفافية والرقابة والمحاسبة
8	الخاتمة

المقدمة

تُعد عملية نقل السلطة وتسليمها لخليفة الحاكم من الأمور التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين، لما لها من تبعات على كافة الأصعدة ومجريات أمور الحياة في مختلف الدول التي تتم فيها تلك العملية. وقد شهد العالم عدة نماذج مختلفة لانتقال السلطة، منها ما يكون بوفاء الحاكم، ومنها ما يتم بالانقلاب بطريقة سلمية أو دموية، ومنها ما تكون بغزو خارجي، ومنها ما تتم بعد حدوث ثورات عارمة في داخل الدولة، ومنها ما تتم طواعية واختياراً وبشكل سلمي من الحاكم نفسه إلى حاكم آخر يعقبه.

ولعل هذا النموذج الأخير هو ما فُدر لشعب قطر. فقد أقدم مؤخرًا أميرها السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على نقل السلطة إلى ولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ليكون أميراً لدولة قطر. وبالرغم من أن تلك الخطوة جاءت في عصر قد يحدث نادراً مثلها، إلا أن تلك الخطوة تُعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لاستمرار المنجزات والمكتسبات التي تمت لقطر في عهد الشيخ حمد. فقد أدرك الرجل حساسية الموقف، خاصة حينما يتعلق الأمر بلحظة انتقال السلطة، أني جاء وقتها. فكأنه أراد أن يستبق لحظتها، ويُعدُّ لها، ليكون مشهدها أمامه وأمام شعبه. فلو تم انتقال السلطة بالوفاء المباغت، فستكون هناك بلبلة واختلاط في الأوراق. ولو تمت بانقلاب ولو أبيض، لانقطع كل ما سبق بما لحق.

لذلك فإن نقل السلطة بالطريقة التي أقدم عليها الشيخ حمد ستضاف إلى رصيد إنجازاته وانفراداته الاستباقية التي تميز بها عن غيره من الحكام. وكانت هذه الخطوة منه بمثابة رسالة ضمان لشعب قطر في استمرار الاستقرار السياسي واستدامة التنمية المنجزة، وتحقيق لما هو صالح لقطر وشعبها. كما وتُعدُّ تلك الخطوة بمثابة الدعم النفسي للشيخ تميم، لتعزيز ثقته في حمل الراية، حيث إن الطريقة التي تمت من خلالها انتقال السلطة إليه ستساعده وبكل أريحية وانفتاحية على استقبال الدعم من الشيخ حمد وخبراته وخبراته من عملوا معه، فضلاً عن استكشافه لطاقت جديدة لتوظيفها من أجل تحقيق رصيد آخر من التميز والإنجازات لقطر وشعبها.

ويمكن أن نعرض في هذه الورقة بعض القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية لدولة قطر في عهد الشيخ حمد، واتجاهاتها المتوقعة في عهد الشيخ تميم، الأمير الجديد لدولة قطر.

الإعلام وحرية الرأي والتعبير

يُذكر للشيخ حمد أنه اتجه نحو إعطاء هامش حرية أكبر للصحافة والرأي والتعبير. وقد استفاد الشيخ حمد من هذه الخطوة، بسبب أن الحاكم يحتاج إلى معرفة أحوال الرعية وهمومها. وكان من ضمن ما استعان به في هذا الجانب هو اهتمامه بوصول صوت المواطن إليه عبر القنوات المتوافرة في الإعلام، وذلك للوقوف على مدى جديتها من حيث قدرة المواطن على استخدامها في ان يدلي برأيه بكل حرية ومسؤولية. وقد بدت ممارسة حرية الرأي في الإعلام بشكل واضح من خلال

البرنامج المشهور "وطني الحبيب صباح الخير" الذي كان يدلي فيه القطريون آراءهم حول كافة الجوانب المرتبطة بحياتهم المتعلقة بالدولة ومؤسساتها. كما مارس القطريون حرية التعبير من خلال الصحافة عبر المقالات التي عبرت عن رأي أصحابها. والجدير بالذكر هنا وفيما يتعلق بممارسة حرية الرأي نحو الحاكم، فيمكن ملاحظة أن هناك ضابط وموروث ثقافي التزم به القطريون في إبداء آرائهم، وذلك من منطلق إعطاء ولي الأمر مكانته وحقه في التوقير، وكذلك في طرح الأفكار الناقدة في صيغة يلفها الاحترام وتتم عن أخلاق متأصلة في علاقة الحاكم بالمحكوم.

وبالرغم من أن حرية الرأي قد كفلها الدستور القطري الدائم لسنة 2003 والذي نصت مادته الـ 47 على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون" والمادة 48 التي تنص على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقاً للقانون"، إلا أن هذه الحرية في الرأي والتعبير تركز أساساً على المسؤولية الشخصية لمن يقوم بممارستها، فالشخص قد يتعرض للمساءلة القانونية إذا أساء استخدام حق حرية التعبير. ويتضمن قانون العقوبات في قطر مواد واضحة تتعلق باستحقاق العقوبة لمن يقذف غيره علناً أو يسبه أو يخدش عرضه أو يوجه إليه ألفاظاً تمس شرفه وكرامته أو ينشر أخباراً أو صوراً تتصل بخصوصيات الأفراد ولو كانت صحيحة. وتتنطبق هذه الأحكام على من هو في السلطة أو خارجها. فلهم حق المقاضاة لمن يتعرض لهم في أشخاصهم. وقد أعطى قانون العقوبات خصوصية أكبر لذات الأمير حتى لا يأتي من يستغل حرية التعبير والرأي في زعزعة الثقة بين الحاكم والمحكوم، حيث بينت المادة 134 من قانون العقوبات على أنه من حق الأمير مقاضاة من عابه في شخصه أو طعن في حقه في ممارسة حقوقه وسلطاته، وأيضاً بالزام العقوبة على من يمارس ويسيء استخدام حرية التعبير في نشر الشائعات وإثارة الفتن وشق المجتمع وتهديد استقراره. وهذا القوانين ترسخ مفهوم المسؤولية في استخدام حرية التعبير وتضع إطاراً أخلاقياً له.

وقد عيب على قطر في عهد الشيخ حمد أنها انتهكت حق التعبير حينما أوقفت أو سجنّت أشخاصاً تهموا على شخص الأمير بدعوى ممارسة حرية التعبير. إلا أن القانون القطري قد تم تطبيقه تجاه هؤلاء المخالفين الذين عملوا تحت شعار حرية التعبير في ممارسة القذف والشتم واستخدام الألفاظ التي تمس كرامة الإنسان وشرفه، ولو كان في شخص الأمير.

لذلك فإن هذه الأحكام والقوانين ستظل سارية في عهد الشيخ تميم. وسيعمل الشيخ تميم على وصول صوت المواطن إليه بدقة وموضوعية ومسؤولية من خلال قنوات مباشرة من إعلام وصحافة وغيرها، ولتتم التوعية المتبادلة من أجل تحقيق المسيرة بشكل واضح ومقرون بالمشاركة والمسؤولية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

الممارسة الديمقراطية

لقد ظهر الصندوق الانتخابي لأول مرة على مستوى المشهد السياسي في قطر في عهد الشيخ حمد. فأنشأ في عام 1999 المجلس البلدي المركزي الذي يُنتخب كامل أعضائه عن طريق إبداء المواطنين لاصواتهم من خلال الصناديق لمن يروونه مناسباً من المرشحين، ليفوز بعضوية المجلس المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية التي ينتمي إليها. وقد تمت

عملية الانتخابات بنجاح خلال دورتين منذ انطلاق المجلس. كما عكف الشيخ حمد على تعزيز المشاركة الشعبية من كافة النخب القطرية وذلك في كتابة وصياغة الدستور الدائم، والذي تم عرضه على الشعب القطري للاستفتاء عليه. وأسفرت العملية عن موافقة الشعب على الدستور الدائم لدولة قطر في استفتاء عام 2003.

وبالرغم من أن المادة الأولى في الدستور القطري قد تضمنت في نصها على أن قطر نظامها ديمقراطي، إلا أن النموذج الديمقراطي الذي ستستقر عليه البلاد سيراعى في تحقيقه أسسا سليمة من الآليات والتطبيق والمشاركة في تحقيق الأهداف التنموية. فبالرغم من أن الديمقراطية هي طموح كل شعوب العالم، فإن هناك توجس من قبل أهل الخليج عموما وأهل قطر خصوصا من مدى مناسبة طبيعة النموذج الديمقراطي الذي سيتلاءم مع الموروث الثقافي والديموجرافي وعلاقة الحاكم بالمحكوم. ولم تكن الديمقراطية أو المطالبة بها أمرا ملحا وهما متكررا في قطر، بقدر ما هي خطوة نحو مشاركة مؤسسية في اتخاذ القرار وتطبيق الدستور، وذلك بسبب قرب الحاكم من المحكوم من خلال الاتصال المباشر في مناسبات كثيرة خلال السنة، وكذلك بما يخصصه الأمير من لقاءات محددة كيوم في الأسبوع يلتقي فيه بشعبه لتبادل الآراء وعرض الملاحظات والحاجات.

ولعل النموذج الكويتي في الديمقراطية كان محل مراقبة عند الدول الخليجية الأخرى، وبالأخص في قطر، نظرا للتشابه الثقافي الكبير بين البلدين. حيث أفرزت التجربة الكويتية نوعا من التوجس أو حتى التردد من قبل القطريين في التحول السريع لمرحلة متقدمة أو شكلية من الديمقراطية. ومما دعم هذا التوجس هو ما شهدته التجربة الديمقراطية الكويتية من اتساع في الخلاف في أوساط الطبقة السياسية المبنية على انتماءات قبلية أو عقدية أو جهوية. وكان من نتائج هذه الحالة هو تكرار عملية تشكيل والغاء الحكومة والدعوة المتكررة للانتخابات في فترات قصيرة، حيث كان ذلك من شأنه أن يعطل أو يشل الحكومة. بل إن ذلك كان يؤدي الى شعور بعدم الاستقرار في المشهد السياسي الكويتي، فضلا عن استنزاف جزء من فكر وطاقات المواطنين الذين كانت تشغلهم عن كثير من أمور حياتهم الأخرى تلك العملية المتكررة والمتقاربة زمنا في اختيار وانتخاب الحكومة.

ولتلك الأسباب رأينا تزيّنا أو بالأصح تدرجا في التحول الى النموذج الديمقراطي، واقتصاره في عهد الشيخ حمد على المجلس البلدي. ومما يؤكد وجود تدرج متأن في الممارسة الديمقراطية هو ما تضمنه عهد الشيخ حمد من التوجه نحو جعل عضوية مجلس الشورى خليطا من الانتخاب والتعيين حسب ما نصت عليه المادة 77 من الدستور القطري. إلا أن ذلك تم تأجيله بغية إعطاء فرصة أكبر للوقوف على مدى نجاح التجربة الديمقراطية في المجلس البلدي، ثم إدخال التحسينات عليه لرفع كفاءة عمله، ومن ثم تعميم التجربة على مجلس الشورى.

ومن المتوقع في عهد الشيخ تميم أن تتسع دائرة تطبيق الديمقراطية على المشهد السياسي القطري لتشمل استكمال المهمة في مجلس الشورى، ولكن بعد تثبيت التجربة الديمقراطية التي انطلقت من المجلس البلدي، وذلك حتى تترسخ الممارسة الديمقراطية في قطر على أسس سليمة قائمة على الاحترام المتبادل في تقديم الرأي، وطرح الافكار البناءة المجردة من الانتماءات والأهواء المختلفة، وبما يدعم السياسات التي سيتبناها الحاكم، وتساعد في توجيه البلاد نحو الأهداف التنموية التي تنهض بالمواطن، وترسخ مكانة الدولة ودورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الساحة الإقليمية والدولية.

الأداء الاقتصادي

كان أهم ما ركز عليه الشيخ حمد في المحور الاقتصادي لدولة قطر هو تطوير مصادر الدخل ثم تنويعه. فقام الشيخ حمد بتطوير مشاريع البترول والغاز والبتروكيماويات، وتعميم الدخل من هذا القطاع الحيوي الذي يشكل عوائده عصب حركة الحياة في الدولة. وتشير بيانات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية الى أن إنتاج قطر من النفط الخام والمكثفات ارتفع من مستوى 510 ألف برميل في عام 1996 ليصل الى مليون و 215 ألف برميل في عام 2012.¹ كما خطا الشيخ حمد خطوة مهمة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد بعد أن كان معتمدا وبشكل أساسي منذ خمسينيات القرن الماضي على النفط الخام. فقد وجه الشيخ حمد استثمارات ضخمة في قطاع الغاز، ووقع مع مؤسسات وشركات طاقة عالمية عقود مشاركة في الانتاج وذلك من أجل تطوير حقل غاز الشمال وانتاج وتصدير الغاز منه. ونتيجة لذلك، ارتفع انتاج الغاز الطبيعي المسال من 13 مليون وسبعمئة ألف طن متري في عام 1996 ليصل إلى 77 مليون طن متري في عام 2010، لتضع قطر في المرتبة الأولى عالميا في انتاج الغاز المسال. ويُقدَّر أن يكون حاليا انتاج قطر من الغاز المسال قياسا ببراميل البترول حوالي 5 مليون برميل يوميا، أي مايقارب ثلث انتاج أمريكا ونصف انتاج السعودية من النفط الخام يوميا.

وقد انعكست الاستثمارات الضخمة في قطاع البترول والغاز على تحقيق عوائد عالية من دخول البلاد منذ تولي الشيخ حمد الحكم في البلاد. فتوسع الشيخ حمد في الاستثمارات الخارجية لقطر مستفيدا من العوائد الفائضة من بيع البترول والغاز، ومضيفا بذلك مصدرا مهما آخر لتنويع الدخل، حيث بلغت قيمة أصول جهاز قطر للاستثمار في إبريل 2013 ما لا يقل عن 100 مليار دولار حسب تصريحات مسؤول في جهاز قطر للاستثمار.²

هذا وقد حقق الناتج المحلي الاجمالي قفزة كبيرة تقدر بأكثر من 22 ضعفا، ومن مستوى 8.1 مليار دولار في عام 1995 إلى مستوى لا يقل عن 180 مليار دولار في عام 2012، لتحل قطر المركز الثالث خليجيا بعد السعودية والامارات من الناتج المحلي. ولتتبوأ المركز الأول عالميا من ناحية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.³

ومن المتوقع أن تظل نسب النمو في قطر في الأعوام القادمة عند مستوى حول نسبة الـ 10% سنويا، أي بوتيرة أقل من الأعوام السابقة، وذلك نظرا لثبات نسبي لمستويات مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد القطري وبلوغ مستوى النضج فيهما. فالمساهمة الفعلية في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات القادمة ستكون نتيجة لتزايد النفقات الرأسمالية التي ستضخ في قطاع البنية التحتية. حيث إنه من المتوقع في هذا الشأن أن تضخ الحكومة القطرية ما لا يقل عن 150 مليار دولار على مدى العشرة سنوات القادمة لتهيئة البلاد لاستضافة كأس العالم، أي بمعدل 15 مليار دولار سنويا أو ما نسبته 7.5% كإضافة سنوية إلى الناتج المحلي الاجمالي. وستتركز تلك النفقات في البنية التحتية

¹ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، <http://www.eia.gov>

² نقلت التصريح وكالة رويترز، USLSN0D24GH20130415 <http://www.reuters.com/article/2013/04/15/qatar-sovereign-germany-idUSLSN0D24GH20130415>

³ وكالة الاستخبارات الأمريكية، <http://www.cia.gov>

لاستكمال مشاريع الطرق والمواصلات والموانئ البحرية والمشاريع الرياضية. وسيضيف أيضا الانفاق الرأسمالي لقطاع الأعمال والقطاع الخاص في مجال الاستثمار العقاري إلى الناتج المحلي الاجمالي في السنوات القادمة.

ومن المتوقع أيضا ان تُنتهج سياسة اقتصادية توسعية، وذلك من خلال ضمان توافر السيولة اللازمة لتمويل المشاريع المطلوبة لتهيئة الاقتصاد على كافة المستويات ولتحقيق ما هو مطلوب لاستضافة كأس العالم وتحقيق رؤية قطر 2030. كما أن السيولة الفائضة (سواء القادمة من مداخيل قطاع النفط والغاز أو تحويلات الاموال إلى الدولة أو من خلال خلق النقود والائتمان في القطاع البنكي المحلي) سوف يتم احتواؤها حتى لا تسبب ضغوطات تضخمية من خلال المضاربة، أو من خلال استخدامها في النفقات الحكومية الضخمة التي ستوجه إلى الاقتصاد المحلي. وستركز السياسة الاقتصادية في احتواء التضخم وإدارة السيولة في طرح السندات والصكوك وتشجيع إدراج أسهم جديدة أو شركات مساهمة جديدة بين فترة وأخرى، وكذلك باستخدام بعض أدوات السياسة النقدية مثل نسب الإقراض ونسب الفائدة والاحتياطي الالزامي في البنوك.

وسيستمر الشيخ تميم بنفس النهج الاقتصادي فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، وداخليا بالانفتاح الاقتصادي وتشجيع دخول الاستثمارات الاجنبية في البلاد. فهناك مجال لرفع نسبة تملك غير القطريين في البورصة بما يتيح إعادة ضخ الأموال المحلية في استثمارات اخرى لشركات جديدة، وبما يقلل من الاعتماد على الائتمان البنكي وخلق السيولة والأموال. كما أن الانفتاح الاقتصادي يحتاج إلى تسويق لمشاريع تحقق السمعة الجيدة للاقتصاد القطري وذلك من خلال خلق الفرص الاستثمارية والمتعلقة برؤية قطر، مثل الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي، وتقنية الأمن والسلامة في الممتلكات، والصحة والتعليم، وقطاع الابتكار في مصادر الماء والأمن الغذائي، والطاقة البديلة، وتكنولوجيا البترول والغاز. وهناك مساحة للتطوير يمكن توجيه الجهد فيها بشكل اكبر وذلك فيما يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص وتشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد، ولعب دور اقتصادي اكبر للشركات القطرية على المستوى الأقليمي والعالمي.

الرياضة وتنمية الشباب

برز قطاع الشباب ضمن أولويات اهتمامات الشيخ حمد، لما لها من مزايا كبيرة في بناء الأمم، فهي تساعد على ملء الفراغ لدى الشباب وبناء أبدانهم وجعلها أكثر صحية وقوامية. ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل هياً لهم الشيخ حمد كل ما قد يجعل شباب قطر يخوضوا مضمار التنافس في كافة مجالات الرياضة. فقد تبوأَت الرياضة القطرية مراكز متقدمة في العديد من المنافسات الرياضية في مناسبات مختلفة. وقد أتاح الشيخ حمد المجال للشيخ تميم وأخوانه ليكون لهم دور فاعل في مجال تطوير الرياضة القطرية وفي توفير التجهيزات والانشاءات اللازمة، كمجمع اسباير الرياضي ومستشفى سبيتار الرياضي الطبي وغيرها من المنشآت التي تم تجهيزها على أحدث المعايير، وذلك من أجل جعل قطر مركزا ووجهة مهمة للرياضة. وقد تكثفت الجهود القطرية في مجال الرياضة بالنجاح النوعي لقطر بعد ان تُوجت تلك الجهود في فوز قطر باستضافة وتنظيم نهائيات كأس العالم لكرة القدم في عام 2022. لذلك ستكون من ضمن السياسة الداخلية التي ستبناها القيادة الجديدة

لقطر بذل كل جهد في الاعداد والتنظيم النوعي لتلك المناسبة حتى تتبوأ قطر مكانة عالمية وثقة، بل وميزة تنافسية في احتضان مناسبات مختلفة اقليمية ودولية.

المرتكزات الثقافية

إهتم الشيخ حمد بالمرتكزات الثقافية لأهل قطر، فلبست القناة القطرية ثوبا أكثر اقترابا من ثقافة قطر. كما تم إنشاء قناة الريان التي تبث بلهجة قطرية وتركز أكثر موادها الاعلامية على تدوين وتوثيق كل ما يتعلق بالثقافة المتوارثة عند أهل قطر. كما عزز الشيخ حمد طريقة اظهار الموروث الثقافي لقطر لتربط المواطن القطري بترائة وثقافته ودينه. وأصبح باستطاعة غير القطري الزائر او المقيم في قطر أن يحدد المعالم التي تتميز بها الثقافة القطرية. فمن مظاهر تلك الثقافة التمسك بالزي القطري وكرم الضيافة وبناء سوق واقف وكتارا، وترميم القلاع والمساجد الموجودة في الدوحة وخارج الدوحة، ومظاهر عرض الإبل والفروسية، واليوم الرياضي، وكثير من الفعاليات التي لا تخلو من الشواهد المرتبطة بالتراث والثقافة القطرية. وتكررت كلمة الثقافة في خطاب الشيخ تميم بعد توليه الحكم عدة مرات لتعزز الاهتمام في هذا الجانب في المرحلة القادمة.

الصحة والتعليم

كان قطاعا الصحة والتعليم من القطاعات التي شهدت نموا مزدهرا في عهد الشيخ حمد، حيث تم توفير الدعم الكامل للمؤسسات التعليمية القائمة وتطويرها، فضلا عن إنشاء مؤسسات جديدة مثل المدينة التعليمية التي نجحت في استقطاب الجامعات العالمية واستقطاب طلبة من مختلف دول العالم لتحصيل التعليم فيها. كما تم التركيز أيضا على البحث العلمي، وأنيط بمؤسسات جديدة مثل المؤسسة القطرية لدعم البحث العلمي دورا كبيرا في ذلك. وقد خصص الشيخ حمد ما نسبته 2.8% من إيرادات الدولة لدعم البحث العلمي. وفي مجال الصحة، فقد تم في عهد الشيخ حمد تجديد المستشفيات الحكومية القائمة واطافة مستشفيات حكومية جديدة ورئيسية في المدن الكبرى في قطر مثل الوكرة والخور، فضلا عن بناء مستشفيات وعيادات خاصة في مختلف أرجاء العاصمة القطرية.

وسيستمر الشيخ تميم في التركيز على رفع وتطوير الخدمات التعليمية ومؤسساتها وكذلك الخدمات الصحية الحكومية، لأن مقصد ذلك هو توفير تلك الخدمات في أطر مؤسسية متطورة وكفؤة من أجل ضمان وصولها دون عوائق مالية أو مادية الى كافة المواطنين والمقيمين بغرض تنمية الانسان على أرض قطر. وهذا من أولويات السياسة الداخلية في قطر كما وضحا خطاب الشيخ تميم بعد توليه الحكم، وبما ينسجم مع الركيزة الأولى في رؤية قطر 2030 الخاصة بالتنمية البشرية.

الازدواجية في المؤسسات

ومما أبرزه الشيخ تميم في توجهاته في الإدارة الداخلية للبلاد هو منع الازدواجية، حيث برزت هذه الظاهرة بعد التوسع الذي حصل في كافة القطاعات المؤسسية التابعة للحكومة، فكان من نتاج ذلك

التوسع أن ظهرت وحدات ومؤسسات خدمية وإنتاجية في مختلف دوائر الدولة شابها طابع التكرار وأداء نفس الغرض والأدوار. وقد تتنافس تلك الوحدات فيما بينها، مع العلم بأن مصدر تمويلها هو من جهة واحدة وهي ميزانية الدولة. فنرى مثلاً في القطاع السياحي أن هناك أكثر من جهة تركز على نفس القطاع. وفي أنشطة الاستثمار، هناك أكثر من جهة لديها ذراع استثماري توجه استثماراتها إلى نفس القطاع. كما أن هناك جهات أو مؤسسات تابعة للدولة لديها وحدات ناشطة في قطاعات الدولة ولكنها لا تنسجم ولا تتلاءم مع الغرض الأساسي للمؤسسة الأم التي تنتمي إليها تلك الوحدة. كل هذه الإزدواجية وعدم التلاؤم ستكون محل اهتمام الشيخ تميم في إعادة هيكلتها وتطوير الشكل المؤسسي للأنشطة الخدمية والإنتاجية التي تؤديها الدولة في كافة مناحي الحياة.

الشفافية والرقابة والمحاسبة

لقد برز الاهتمام بموضوع التدقيق والرقابة والشفافية والمحاسبة في عهد الشيخ حمد. وبالرغم من أن ديوان المحاسبة هو ذراع الحكومة في المراجعة والضبط المالي، إلا أن الرقابة وتقييم النتائج والأداء يتم بالمجمل من خلال الدائرة الحكومية أو المؤسسة أو الوحدة نفسها. وقد قام الشيخ حمد بإصدار قرار أميري في سنة 2011 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لتعنى بكشف ومحاربة الفساد ومظاهر التعدي على المال العام، سواء بالاختلاس أو بالتلاعب. وتستقبل الهيئة أيضاً الشكاوى من الأفراد عن مواطن القصور والخلل في الوظائف العامة. وتتابع الهيئة الشكاوى والملاحظات التي تُوردها الصحافة والإعلام، وكذلك تعمل على كشف العيوب في النظم الإدارية وما يؤثر على العمل والإنتاج.

وقد برز في خطاب الشيخ تميم بعد توليه الحكم ما يدل على أنه سيستمر في هذا النهج في سياسته الداخلية، حيث قال " .. سوف نكون أكثر صرامة ووضوحاً بشأن النتائج والمخرجات"، ويمضى قائلاً " .. ولكن إذا وظفنا استثمارات كبرى ولم نحصل على نتائج ملائمة فلا يجوز المرور على ذلك مرور الكرام، لأنه بدل الفائدة يحصل هنا ضرر... وكيف يمكن ألا نحقق نتائج إذا استثمرنا كل ما يلزم؟ فقط إذا حصل سوء تخطيط أو سوء إدارة، أي باختصار سوء أداء، وإذا رفعت تقارير غير صحيحة وغير ذلك من الأمور التي لا يجوز التستر عليها وتحتاج إلى معالجة فورية، وإلا نكون كمن يفسد المجتمع والمؤسسات بصرف المال دون جدوى". وسيعتمد الشيخ تميم في ذلك على مؤسسات الرقابة الحالية، وهناك مجال لتعزيزها وزيادة فاعليتها بشكل أكبر وخاصة فيما يتعلق بمشتريات الدولة ومشاريعها وتنفيذها، سواء الداخلية والخارجية. كما سيحتاج الشيخ تميم إلى كفاءة وفاعلية ودور أكبر في تعميق الرقابة وتقييم النتائج وتقييم الأداء، خاصة مع الشروع في تنفيذ المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم.

الخاتمة

إن انتقال السلطة إلى الشيخ تميم - وهو في أوج شبابه - سيكون حملاً ركيزته هي كيفية استمرار ما تحقق من إنجازات فريدة ونوعية وغير مسبوقه لقطر، ثم دفعها وتطويرها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. ولن يكون الشيخ تميم وحده في ذلك الحمل، فبالرغم من أنه كان جزءاً مهماً في

القيادة التي حققت تلك الانجازات، فإن والده الشيخ حمد وشعب قطر بايعوه على أن يكونوا داعمين له لمساندته في استمرار ودفع مسيرة النجاحات. وهناك الكثير من الاهداف التي وضعت في رؤية قطر، ومساحة العمل لا زالت كبيرة، ويمكن أن يملأها الشيخ تميم. وستظل المسيرة مستمرة لجعل قطر دولة أكثر عصرية، وأماناً، وأرضاً خصبة لتنمية الإنسان على أسس الدين والأخلاق وحسن المعاملة والصدق والتفاني في العمل والإنتاج.

تم بحمدالله